المحفزات لخلق التغيير: الفرص والتحديات على مستوى السياسة والحوكمة

معلومات أساسية

تتسم الأزمات الممتدة عامة، سواء أكانت من صنع الإنسان أم نتيجةً للكوارث الطبيعية المتكررة، بالحوكمة الرديئة وبضعف القدرة المؤسسية وبارتفاع مستويات العنف. ويمكن لهذه الظروف أن تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وأن تعرقل الجهود الرامية إلى الاستجابة، بالسبل الفنية أو السبل غير السياسية. وفي كثير من الأحيان، تكون قدرة الدولة محدودة على الاستجابة للمخاطر التي تتهدد السكان والتخفيف من وطأتها، وتوفير مستويات كافية من الحماية، أو حتى على استيعاب المعونات وتوجيهها بطرق تعالج الأسباب الكامنة وراء الأزمة.

أما وصف الحوكمة بالهشة أو الضعيفة فيغطي جملةً من الظروف المتنوعة. ففي الأزمات الممتدة، قد تكون الحوكمة الضعيفة ناتجةً عن العيوب الهيكلية التي تعيق قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة للمخاطر التي تهدد السكان أو على التخفيف من وطأتها، ولكنها قد تعكس أيضا نقصا على صعيد الاندماج الاجتماعي والسياسي، أو انعدام المساءلة، أو انحلال في العقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها[1]. وفي مثل هذه البيئات، غالبا ما يسود انعدام الأمن ويكون تقديم الخدمات سيئا، ويمكن لغياب العدالة أو المساءلة أن يفسح المجال أمام هيمنة النخبة على الموارد أو غير ذلك من أشكال الفساد. وبالتالي تتطلب معالجة انعدام الأمن الغذائي في ظل الأزمات الممتدة التفهم التام للطبيعة الفريدة لكل حالة وللمستويات المتفاوتة للحوكمة الضعيفة، وفهم تأثير تلك الأمور على نظم كسب العيش والغذاء، وتكييف استراتيجيات الأمن الغذائي والاستثمارات وفقا لها.

المسائل الرئيسية المتصلة بالحوكمة

النزاعات العنيفة والحوكمة الضعيفة

يعيش مليار ونصف مليار من البشر في مناطق خاضعة لحوكمة هشة، أو لنزاع عنيف أو لعنف منتشر على نطاق واسع[2]. وتكون التنمية في هذه المناطق راكدة في أحسن الأحوال: فإن بلدا واحدا فقط من البلدان ذات الدخل المنخفض أو الهشة أو المتأثرة بالنزاعات قد حقق هدفا إنمائيا واحدا للألفية. وعلى الرغم من أن النزاع كان ينشب في ما مضى بين الدول أو بشكل حرب أهلية، فإن العديد من البلدان وأجزاء من البلدان يواجه اليوم دورات متكررة من العنف ومن ضعف الحوكمة

[1] (A Harmer and Macrae).

[2] البنك الدولي.2011. تقرير عن التنمية في العالم 2011: النزاع والأمن والتنمية. واشنطن العاصمة، البنك الدولي.

وعدم الاستقرار. وفي معظم الأحيان، لا تلبث البلدان التي تخرج من النزاعات أن تعاود الوقوع فيها: فإن 90 في المائة من الحروب الأهلية التي اندلعت في العقد الأخير قد حدثت في بلدان سبق لها أن عانت حربا أهلية في السنوات الثلاثين الأخيرة. وحتى في الحالات التي تخطت فيها البلدان النزاعات السياسية العنيفة، نراها تواجه مستويات عالية من الجرائم العنيفة التي غالبا ما تكون على صلة بالنزاعات المحلية والدولية وبالجريمة المنظمة. لا تكون البلدان بلدان الأزمات الممتدة والهشة وتلك التي تعاني النزاعات هي نفسها بالضرورة، ولكنها بشكل عام تتداخل بنسبة كبيرة. فعلى سبيل المثال، 19 من أصل 22 بلدا يعاني أزمة ممتدة بحسب تقرير *"حالة انعدام الغذائي في العالم 2010: معالجة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات المتدة* قد صنفها البنك الدولي على أنها "حالات هشة" كذلك في عام 2011 [3]. وبالمثل، فإن خصائص الدول الهشة – أي ضعف القدرات المؤسسية وسوء الحوكمة، والتنوع التجاري الضعيف، والإمدادات الجاهزة من الأسلحة الخفيفة، وعدم الاستقرار السياسي والعنف المتواصل أو موروثات العنف الذي حصل في مراحل سابقة – تتقاطع بشدة مع خصائص الأزمة الممتدة التي يصفها التقرير المذكور.

غالبا ما يكون انعدام الأمن الغذائي سببا للأزمات الممتدة ونتيجة لها – فإن تدهور انعدام الأمن الغذائي قد يؤدي إلى اضطرابات وحتى إلى نزاعات عنيفة في نهاية المطاف، وهي بدورها، قد تزيد من تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويسبب النزاع العنيف الموت والمرض والتشرد، ويدمر رأس المال المادي والاجتماعي ويضر بالبيئة، ولا يشجع على الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية (مقتبس عن Brinkman وHendrix، ورقة بحث لصندوق الأغذية العالمي) فهو يعطل الأسواق وغيرها من الأنشطة الاقتصادية العادية مثل إنتاج الأغذية، ويدمر البنية التحتية فيقطع توافر الإمدادات الغذائية وإمكانية الحصول عليها، وكثيرا ما يكون بمثابة أداة من أدوات مكافحة التمرد. وفي جنوب السودان، على سبيل المثال، أسهم النزاع بصورة مباشرة وغير مباشرة في زيادة مستويات الفقر ومعدلات وفيات الرضع، والأمراض التي تهدد الحياة[4]. وعلى الرغم من أنّ انعدام الأمن الغذائي لا يعتبر في الكثير من الأحيان سببا مباشرا للعنف، ولكنه في الغالب يضاعف من تهديدات النزاعات العنيفة عندما يقترن بغيره من عوائق السلام مثل الأعداد الكبيرة من الشباب العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا، وارتفاع مستويات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وسياسات الانقسام (المرتبطة بشكل خاص بالعرق والهوية)، والإدارة غير الأخلاقية لموارد الدولة، والنزاعات على الأراضي، والظلم[5]..وفي حين أن هذه النزاعات والتوترات ليست جديدة، فإن ديناميات النزاع العنيف وأبعاده قد تغيرت نتيجة لانتشار الأسلحة الخفيفة ووزن الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في

---

[3] http://siteresources.worldbank.org/EXTLICUS/Resources/511777-1269623894864/Fragile_Situations_List_FY11_(Oct_19_2010).pdf

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. 2012.تقرير مشاورة المجتمع: ولاية واراب بجنوب السودان. لجنة جنوب السودان السلام والمصالحة (مايو/أيار 2012).

[5] Cullen Hendrix and Henk-Jan Brinkman. 2012. *Food insecurity and conflict dynamics: causal linkages and complex feedbacks*. ورقة أعدت لمنتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات المتدة، روما، إيطاليا، 13-14 سبتمبر/أيلول، 2012.

ذلك شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والحوكمة غير الفعالة وتغير التحالفات في المناطق الرعوية[6]. أما النتيجة فهي حلقة مفرغة يؤدي فيها العنف إلى انعدام الأمن الغذائي ويتغذى منه بدوره.

لا يؤدي التوقيع على معاهدة السلام وحده إلى تحسين الحوكمة بالضرورة. فهناك حالات على سبيل المثال، تستخدم فيها الحكومات موارد التنمية، بما في ذلك المساعدات الخارجية، كأداة لتنفيذ أجندة القمع السياسي أو كعصا تستند إليها النخبة الحاكمة[7]. يقوض هذا النوع من الحوكمة الضعيفة في أفضل الأحوال ثقة الناس بالدولة، وفي أسوأ الأحوال، يثير حدة النزاع بسبب التحريض أو تفاقم المظالم وإضعاف النسيج الاجتماعي والأعراف وفعالية المؤسسات الوطنية ومصداقيتها.

سواء أكانت الشعوب التي تفتقد إلى الأمن الغذائي تتسم بالنزاع والعنف المتواصلين أم بفشل الحوكمة الأعم، فهي تفتقر بشكل عام إلى الحماية الشاملة. وقد يكون الامتثال للقانون الإنساني الدولي أو لقانون حقوق الإنسان في الأزمات الممتدة غير متناسق أو ناقصا، وتكون سيادة القانون ضعيفة، ويكون لجوء الأشخاص المتأثرين بالأزمة إلى مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية، غير متكافئ.

الإدارة البيئية وارتباطها بالضعف وبالعنف

هناك نزاعات عدة قد غذّاها التنافس على الموارد الطبيعية وغيرها من الضغوط البيئية. وفي حين أن ذلك نادرا ما يكون هو السبب الوحيد للنزاع، فقد ثبت أنه يساهم في تعزيز مختلف مراحل النزاع، من اندلاعه إلى استمراره فإلى تقويض فرص السلام[8]. وفي بعض السياقات، تركزت النزاعات العنيفة على الموارد ذات القيمة العالية مثل الأخشاب والماس والذهب والنفط. وفي حالات أخرى، يتفاقم العنف الذي يغذيه التنافس من أجل السيطرة على الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه، وبسبب ضعف النظم المؤسسية التقليدية المسؤولة عن دعم سبل العيش القائمة على الزراعة. ويمكن للنزاع العنيف أن يؤدي بدوره إلى الإضرار بالبيئة، بما يشمل المزيد من انهيار المؤسسات وآليات الحوكمة التي تعنى عادة بالحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتحمي الصحة وسبل العيش والأمن.

---

[6] البنك الدولي.2011، التقرير عن التنمية في العالم 2011: النزاع والأمن والتنمية.واشنطن، العاصمة، البنك الدولي. Timothy R. Frankenbeerger and Kimberly A. Deni .2012 Can Food Assistance Promoting Food Security and Livelihood Programmes Contribute to Peace and Stability in Specific Countries. ورقة أعدت لمنتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، روما، إيطاليا، 13–14 سبتمبر/أيلول 2012.

[7] مجموعة الأزمات الدولية (http://www.crisisgroup.org/)، هيومن رايتس ووتش (http://www.hrw.org/)، منظمة العفو الدولية (www.amnesty.org.uk/).

[8] برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2009. From Conflict to Peacebuilding. The Role of Natural Resources and the Environment. نيروبي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2010. C.S. Hendrix and I. Salehyan. (Climate Change, Rainfall Triggers,and Social Conflict in Africa. ورقة عمل، جامعة شمال تكساس.

وحتى عندما يكون الاستقرار السياسي قائما أو عندما يستتب من جديد، فإن عدم الحد من المخاطر أو من آثار التعرض المتكرر للأحداث الطبيعية القصوى التي تعطل سبل العيش والنظم الغذائية، له علاقة سببية مع الإدارة البيئية الرديئة. أما آليات الحوكمة التي لا يمكنها أن تدمج بنجاح الاستعداد للكوارث والتكيف مع تغير المناخ داخل السياسات والاستثمارات الوطنية التي تؤثر في نظم الأغذية فتتقوض أكثر حين تواجه أحداثا مناخية وصدمات جديدة.

تحديات الحوكمة على مستوى المعونة الدولية

تشكّل الجهود المبذولة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي من خلال التدخلات الإنسانية والتنموية في بعض الأحيان مصدرا للنزاع والتوتر، ما يشوّه الأسواق أو يحبط الإنتاج أو يزيد من عدم المساواة. أما نزعة وكالات المعونة إلى تطبيق الحلول الفنية فقد يؤدي في بعض الأحيان إلى تدخلات تتجاهل الأبعاد السياسية الهامة فيستغلها الأطراف الذين يستخدمون قوتهم السياسية أو العسكرية للحصول على حصة غير متكافئة من الموارد[9]. وفي بعض الحالات يُنظر إلى توفير المساعدة الغذائية أو المشاركة في توزيعها على أنه يحيد إلى صالح فئات معينة دو أخرى أو يمكّن فئات معينة من تحقيق مكاسب سياسية. وفي بعض الأحيان، تعتبر الوكالات الإنسانية أيضا أنها تؤدي دور الحكومة والمؤسسات التقليدية وتمارس مسؤوليات هذه الأخيرة لجهة تقديم الخدمات الاجتماعية والحماية لشعبها، ما قد يقوض الجهود المبذولة من أجل تطوير القدرات المحلية، فيؤدي إلى الاتكال التام على المعونة.

وفي حين أثبتت التدخلات الطارئة والتنموية في بعض الحالات جدواها في معالجة ديناميات النزاع، فقد وضعت الجهات الفاعلة الدولية أحيانا ثقة عمياء في المعونات باعتبارها وسيلة للحد من النزاعات، في حين لم تبذل سوى جهد ضئيل في الحلول الدبلوماسية أو السياسية. وقد ركزت الجهود المبذولة لمعالجة الأزمات الممتدة عادة على التدخلات الصغرى أو على مستوى المجتمع، حيث أن الأثر على النطاق الصغير هو أسهل تحقيقا وإثباتا. وتفترض تلك الجهود أن بناء السبل المرنة لكسب العيش قد يكون كافيا للسماح بالانتعاش أو بتحمل الصدمات في المستقبل من دون معالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمة. ويميل هذا النهج إلى تجاهل ديناميات سلطة الجهات السياسية الأعلى مستوى ومصالحها ومسؤولياتها، علما بأن مشاركتها ضرورية في حل المشاكل الكامنة للحوكمة[10]. وبالمثل، فإن عدم الاعتراف بنجاح آليات الحوكمة غير الرسمية أو التقليدية ودمجها بالآليات الرسمية، قد يؤدي إلى تهميش وتجاهل تطلعات واحتياجات الشعوب التي لا تزال خاضعة إلى حكم تلك الأنظمة. مع بعض الاستثناءات، يميل دعم إعادة توطين النازحين داخليا واللاجئين إلى أن يكون منفصلا عن

---

[9] David Keen. 2012. Aid and development in the context of conflict: some problems and pitfalls. ورقة أعدت لمنتدى الخبراء الرفيع المستوى المعني بمعالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي في الأزمات الممتدة، روما، إيطاليا، 13–14 سبتمبر/أيلول 2012.

[10] Simon Levine and Sara Pavanello. 2012. *Rules of the range: Natural resources management in Kenya–Ethiopia border areas.* HPG Policy Brief 45. London, Overseas Development Institute.

جهود بناء السلام ونتيجة لذلك، اتجهت أعمال الإغاثة والتنمية إلى العمل "في" الأزمات، بدلا من العمل "عليها". ولذلك، لا بد من اتباع نهج أكثر شمولا من أجل إدماج عملية بناء السلام في السياسات الإنسانية والإنمائية والبرامج والمشاريع بحسب المقتضى.

تعزيز المساواة بين الجنسين لتحسين الحوكمة

غالبا ما تختلف الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها المرأة أثناء النزاعات اختلافا جذريا عن تلك التي تضطلع بها في الظروف "العادية". حين ينزح الرجال إلى المدن بحثا عن العمل، وحين يتم تجنيدهم في الجيوش أو في الجماعات المسلحة الأخرى تجنبا لتجنيدهم في القوى المسلحة، تؤدي المرأة دورا أكبر بكثير من المعتاد كمعيلة وكربة أسرة. غير أن هياكل الحوكمة والمؤسسات القائمة في كثير من الحالات لا تسمح للنساء بالحصول بشكل كاف على الموارد والفرص الضرورية لأداء هذا الدور بفعالية. وعلى هذا النحو، قد يكون من الضروري معالجة مسألة المساواة بين الجنسين للتخفيف من أثر النزاع على الأمن الغذائي. في الكثير من الحالات، من الضروري أيضا تعزيز أنماط أكثر استدامة ومرونة لاستخدام الموارد الطبيعية وسبل العيش والإنتاج الزراعي. وينبغي للأطراف الخارجية التي تتدخل في الأزمات الممتدة معالجة القضايا الجنسانية في عمليات تقييم البيئة المؤسسية والحوكمة وتطوير التدخلات الرامية إلى دعم تمكين المرأة ومواطنتها، والمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع.

تحديات المستقبل

لا شك في أنّ تحديات الحوكمة، بما فيها انتشار العنف في الأزمات الممتدة، كبيرة ومعقدة. وينبغي للاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذية أن تنفذ بالتناغم مع الجهود الوطنية والدولية، مثل أجندة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة[11]. وتتيح القيادة الناشئة في مجموعة الدول الهشة السبع، بما فيها الدول التي رشحت نفسها لتنفيذ الصفقة الجديدة للانخراط في الدول الهشة، فرصة لتقديم الدعم للبلدان في طور الخروج من الأزمات الممتدة، بطريقة متماسكة ومستدامة تراعي الترابط بين الأبعاد المختلفة للأهداف الخمسة لبناء السلام وبناء الدولة[12] والأمن الغذائي والتغذوي في الخطط الوطنية.

يسلط تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010 *والتقرير عن التنمية في العالم* (2011) الضوء على الحاجة إلى تقديم الدعم المباشر للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء من أجل معالجة الأزمات الممتدة. ويشير تقرير حالة

---

[11] http://www.oecd.org/international%20dialogue/

[12] السياسة الشرعية والأمن والعدالة، والمؤسسات الاقتصادية والإيرادات والخدمات.

انعدام الأمن الغذائي في العالم 2010 إلى أن الحوكمة الفعالة هي من العوامل التي تمارس الأثر الأكبر على الأمن الغذائي. أما التقرير عن التنمية في العالم لعام 2011 فيؤكد أن تعزيز "المؤسسات الشرعية والحوكمة لتوفير أمن المواطن والعدالة وفرص العمل والخدمات الاجتماعية هو أمر ذو أهمية حاسمة لكسر دائرة العنف".

زيادة التركيز على تحليل السياق والنزاع

يمكن للجهود الإنسانية والتنمية أن تستفيد من تحسين تحليل النزاعات والسياسات، من أجل تحديد الأسباب الكامنة وراء الأزمات وتحديد أية من المؤسسات وآليات الحوكمة موجودة بالفعل وتعمل بنجاح. إن المؤسسات غير الرسمية أو العرفية، بما فيها تلك المسؤولة عن الحماية الاجتماعية، وتسوية المنازعات والعدالة، غالبا ما تستمر أو تنشأ لتسد ثغرات حاسمة حيث تفشل المؤسسات الوطنية. وفي بعض الحالات، قد تملك القدرة على لعب دور رئيسي في معالجة الأزمات الممتدة. ولكن غالبا ما تتغاضى عنها الجهات الخارجية أو تسقطها من حساباتها. وعلى العكس، قد تظهر الأطراف الخارجية تفضيلا للعمل مع مؤسسات المجتمع المدني المحلية بدلا من المؤسسات الرسمية المرتبطة بالدولة، ما يقوض الحكومة المحلية ويعزز أنظمة الحوكمة الموازية. ولتجنب هذه المزالق، يتوجب على الجهات الفاعلة الدولية أن تفهم بشكل أفضل السلطة السياسية، والمصالح وإطار الحوكمة في البلاد أو الأقاليم المتأثرة بالأزمات، وذلك لضمان عدم قيام التدخلات بتقويض الهياكل الرسمية وغير الرسمية القائمة الناجحة والخاضعة والمسؤولة. وعلى تلك التقييمات أن تتناول المستويات المختلفة، بدءا من الأسرة ووصولا إلى المستوى المجتمعي، ويجب أن تعالج أيضا أدوار الجنسين والعلاقات بينهما.

التوازن بين الأهداف والمبادئ المتعلقة بالأنشطة الإنسانية والتنمية وبناء السلام

ينبغي أن تصاغ تدخلات الأمن الغذائي والتغذوي، بما فيها برامج شبكة الأمان الاجتماعي وأنشطة تنمية القدرات، عند الاقتضاء من ضمن الأهداف الشاملة للسلام وبناء الدولة أو ضمن الخطط الوطنية للخروج من الأزمة. ومن الأرجح أن تبقى الاحتياجات الجديدة أو المتكررة على صعيد إنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش مستمرةً حتى مع خروج البلدان أو أجزاء من البلدان من الأزمات الممتدة. ولا تتوافق مبادئ تقديم المساعدة الإنسانية والحماية بطريقة غير متحيزة ومحايدة ومستقلة، دائما مع الأبعاد السياسية والأمنية والتنموية لأهداف الاستقرار أو توطيد السلام. وعلاوة على ذلك، يمكن لتأمّل العديد من الجهات الفاعلة بإنهاء الأزمة أن يؤدي إلى تدافع نحو دعم جهود توطيد الاستقرار أو السلام، أحيانا على حساب الاحتياجات الإنسانية المستمرة وبغض النظر في أحيان أخرى عن التهديدات المستمرة للحماية التي تواجهها الفئات الضعيفة من السكان (مقتبس عن Keen).

إنعاش المؤسسات المحلية التمثيلية والشاملة كجزء من دمج بناء السلام في تدخلات الأمن الغذائي

تشير الدروس المستفادة من بلدان عديدة إلى أن بناء أنشطة المساعدة الطويلة الأمد بناء على إطار المؤسسات المحلية القائمة أو المنشطة يشكّل أفضل أمل لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل والتحسين الحقيقي للأمن الغذائي، شريطة أن تضمن المؤسسات التمثيل والشمولية وأن يكون معترفا بها كهيئات محلية مرجعية (أي فعالة). على سبيل المثال، في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت (المجالس المحلية من أجل السلام) المنظمة الوحيدة التي تتعامل مع النزاعات المحلية على الأراضي، في حين كانت السلطات العرفية في موزامبيق إحدى الدعائم التي تقوم عليها عملية الإصلاح الزراعي. ولكن هناك حاجة إلى اليقظة الدائمة للتأكد من أن التدخلات لا تفضل – أو لا ينظر إليها وكأنها تفضل – مجموعة سياسية أو اجتماعية معينة دون سواها فتفاقم التوتر والنزاع. وبصورة أعم، ينبغي للمؤسسات المحلية والجهات الفاعلة التي تديرها أن يُنظر إليها وأن تُفهم كعنصر من عناصر بيئة الحوكمة التي على التدخلات أن تعمل ضمنها. وبالتالي، على وكالات الإغاثة والتنمية أن تعمل مع تلك المؤسسات والجهات بإدراك كامل للطبيعة السياسية وليس الفنية للمشاركة. ويعتبر النهج التشاركي الذي يشمل المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في عملية التصميم والتطبيق والرصد والتقييم، عاملا أساسيا.

ويجب ربط هذه الجهود ضمن عمليات سياسية أوسع تهدف إلى بناء أسس السلام، مثل النهج المستخدمة في مشروع "فيلق الرحمة" "تعزيز المؤسسات من أجل السلام والتنمية"، في إثيوبيا. ويهدف ذلك إلى بناء القدرات المؤسسية الفعالة والمستدامة والشراكات التعاونية لمنع التوتر والاستجابة له وتعزيز السلام وتحسين فهم وتطبيق النهج المراعية للسياق والبانية للسلام ومبادئ عدم الأذى ودعم المبادرات التي تعزز الانسجام والتعاون عبر حدود الدول وخفض التوتر من خلال دعم المبادرات التي تبني السلام والتي تعالج الأسباب الجذرية للتوتر من خلال التدخلات التنموية وتلك المتعلقة بسبل العيش. ويوفر التعاون حول إدارة الموارد الطبيعية المشتركة فرصا جديدة لإنعاش سبل العيش وبناء السلام في حين يدفع بالجهات الفاعلة الإنسانية والتنموية إلى المواجهة الصريحة للمشاكل التي تكمن في حالات كثيرة خلف الأزمات الممتدة (مثلاً أسباب عدم تطبيق الإدارة التعاونية للموارد الطبيعية المشتركة). ولكن في حين أن التدخلات الصغيرة النطاق نسبيا قد تؤتي بعض المنافع من حيث تحسين العلاقات بين المجتمعات المحلية ودعم الظروف المؤاتية لاستعادة سبل العيش، يجب الاعتراف بأن قدرتها على رعاية حل النزاعات والسلام وإنشاء بيئة مؤاتية للأمن على نطاق واسع قد تكون محدودة. يجب النظر بمزيد من الواقعية إلى النطاق الذي يمكن فيه للاستثمارات في الأمن الغذائي وغيرها من الحلول الفنية أن تعالج وحدها الأسباب الكامنة للأزمات الممتدة بدون مؤسسات قوية وإرادة سياسية وإدراك الروابط المتبادلة مع الاستثمارات الأخرى (مثل الأمن والعدالة).

وقد ثبت أيضا أن الاستثمار في البنية التحتية العامة، وبخاصة المدارس والطرق، فعال بشكل خاص في تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار ومساعدة البلدان أو الأقاليم على الخروج من الأزمة التي طال أمدها. فبوسعها أن تسهم في ثقة الجمهور والتماسك الاجتماعي، وأن تحسن الأمن والوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالطرق، إذا اقترنت بالاستثمارات في الخدمات الأخرى، وفرص السوق، والزراعة ورأس المال البشري (المعلمين والشرطة والعاملين في مجال الصحة العامة).

ويمكن لآليات الحماية الاجتماعية، مثل الوجبات المدرسية، وأنشطة المال والغذاء من أجل العمل والقسائم أن تمارس تأثيرا إيجابيا فوريا وعلى المدى الطويل – دعم تقديم الخدمات الأساسية، وتنشيط الأسواق من خلال شراء إمدادات المعونة الغذائية من الأسواق المحلية أو من خلال المخططات القائمة على أساس نقدي، وأن تساعد على ردم الهوة بين المساعدة الإنسانية التقليدية وبين المساعدة التنموية على المدى الأطول.

لا تخلو هذه النهج من الصعوبات. فإن الاستهداف الدقيق للمساعدة – وحتى تحديد أفضل نقاط الدخول وأنواع المساعدة – هو أمر يرتبط بالموقع وبالسياق ويحتاج إلى تقييم مفصل. هذه الأمور مستغرقة للوقت وسوف تؤخر العمل الفعلي على الأرض حتما وهذا الأمر قد لا يكون مقبولا سياسيا. زد على أن القدرة المحلية على تقديم التدخلات ستكون متدنية على الأرجح لا بل قد تكون متعددة الأطراف وستجد الوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية صعوبة في تجنيد ما يكفي من الموظفين المؤهلين والاحتفاظ بهم لتقديم برمجة فعالة تتعلق بسبل العيش.

الاستثمارات طويلة الأجل

قبل كل شيء، لا بد من الاعتراف بأن كل تلك الأمور، ولو توجت بالنجاح، سوف تستغرق الوقت الطويل فإن تحسين الحوكمة وتطوير المؤسسات المستدامة، عملية طويلة الأجل. أما الخطر فيكمن في أن المدة الزمنية لبرامج معالجة الأزمات الممتدة، تحددها الميزانيات أحيانا بدلا من تطوير الحكومة والمؤسسات المحلية لقدرتها على الاضطلاع بمسؤولية الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها.

يُنصح بقراءة المؤلفات التالية

Brinkman H., Hendrix C. 2012 Food insecurity and conflict dynamics: causal linkages and complex feedbacks. وثيقة معروضة على منتدى الخبراء الرفيع المستوى.

Levine S. 2012, Livelihoods in protracted crises. وثيقة معروضة على منتدى الخبراء الرفيع المستوى.

Keen D. 2012 Aid and development in the context of conflict: some problems and pitfalls. وثيقة معروضة على منتدى الخبراء الرفيع المستوى.

Lautze S., Leaning, Raven-Roberts A., Kent R., Mazurana D. 2014, Assistance, protection, and networks in complex emergencies, The Lancet, Volume 364, Issue 9451, Pages 2134 - 2141. governance

Biong Deng L. Confronting civil war: the case of risk managing strategies in South Sudan in the 1990s, Luka, Kush Inc. وثيقة معروضة على منتدى الخبراء الرفيع المستوى.